

تقدير موقف



آفاق مسدودة مُبادَرات التطبيع العربي مع النظام السوري

إعداد:
عبد الوهاب عاصي

كانون الأول / ديسمبر 2021



مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،
ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية
والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة
بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وتتكيف تناسب مع متطلبات
العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبى احتياجات الباحثين والقراء.

www.dimensionscenter.net

المحتويات

05	أولاً: أهداف التطبيع وَفُق سياسات الفاعلين
05	1. لبنان:
06	2. العراق:
07	3. مصر:
07	4. تونس:
08	5. الجزائر:
09	6. الإمارات:
10	7. الأردن:
12	8. سلطنة عمان:
13	9. البحرين:
14	ثانياً: آثار وتداعيات التطبيع العربيّ مع النظام السوريّ
14	عربياً:
14	إيرانياً:
15	روسيا:
15	مريكياً:
16	ثالثاً: مصير مُبادَرات التطبيع العربيّ
16	السيناريو الأول – جهود متعثرة:
17	السيناريو الثاني – نجاح مشروط:
18	خُلاصة:

مقدمة:

تستضيف الجزائر في آذار / مارس 2022 الدورة الرابعة والثلاثين من القمة العربية، وعلى نحو غير مسبوق منذ 2017، يبدو أنّ الأعضاء وعلى رأسهم **الدولة المضيضة** أكثر إصراراً على حضور النظام السوري بعدما غاب عن المشاركة بأعمالها منذ عشر سنوات.

في الواقع، إنّ حضور النظام القمة العربية في الجزائر يعني نظرياً إعادة تطبيع العلاقات معه، لكن عملياً لا تبدو الأمور بهذه السهولة؛ لأنّ فكّ العزلة الدولية عنه ليس مجرد قرار من الدول العربية سواءً كان ذلك بشكل مشترك أم مستقلّ من الأعضاء، بل إنّ ذلك بات أيضاً مرتبطاً بعدد من المحدّدات والسياسات.

لكنّ إصرار العديد من الدول العربية على إعادة العلاقات مع النظام رغم ما قد يترتب عليها من ضغوط وتحديات سياسية وأمنية محلياً ودولياً، يبدو مثيراً للاهتمام. وعليه، يُحاول هذا التقرير التطرّق لأهداف كل دولة على حدة من التطبيع، والتطرّق إلى آثار هذا القرار أو الموقف على الفاعلين الدوليين، ومن ثمّ الخلوّص إلى مصير مبادرات أو مساعي التطبيع العربي.

أولاً: أهداف التطبيع وفُوق سياسات الفاعلين

1. لبنان:

في 13 شباط / فبراير 2017، دعا الرئيس اللبناني ميشيل عون إلى عدم ترك مقعد سورية شاغراً في الجامعة العربية وإعادته للنظام. بذلك كانت لبنان أوّل دولة عربية تُعبّر عن موقفها إزاء فكّ العزلة عن هذا الأخير.

تبدو تلك الدعوة تتويجاً للقاء جرى بين ميشيل عون وموفد رئيس النظام السوري وزير شؤون رئاسة الجمهورية منصور عزام في العاصمة بيروت بتاريخ 7 تشرين الثاني / نوفمبر 2016، وهي **أوّل زيارة لمسؤول** من النظام إلى لبنان منذ 5 سنوات، وتم خلالها نقل تهنئة بشار الأسد إلى عون بتوليّه منصب الرئاسة الذي بقي شاغراً لمُدّة عامين.

ومجدداً، في كانون الثاني / يناير 2019، دعا وزير الخارجية السابق جبران باسيل، وهو صهر الرئيس ميشيل عون، إلى عودة النظام السوري إلى الجامعة العربية، باعتبار أنّ هذا الغياب **يُشكّل الفجوة** الأكبر في القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي استضافتها بيروت آنذاك.

في الأصل، لم يصوّت لبنان على قرار الجامعة العربية في 12 تشرين الثاني / نوفمبر 2011 تعليق عضوية النظام السوري لديها. حينها، سارع رئيس البرلمان نبيه بري للقول بأنّ القرار يُمكن تداركه وأنّ الرئيس السابق ميشيل سليمان يسعى لذلك عبّر إعادة إحياء حوار الجامعة العربية مع النظام السوري.

وعليه، يُمكن القول إنّ موقف لبنان من إعادة النظام إلى الجامعة العربية لم يكن أكثر من استجابة لسياسات إيران وطبيعة العلاقة مع النظام، إذ إنّ أجهزة السلطة في لبنان خاضعة لتحالف قوى 8 آذار الذي يضم حزب الله والتيار الوطني الحر وحركة أمل والحزب السوري القومي الاجتماعي في لبنان وحزب البعث وغيرهم⁽¹⁾، لا سيما في ظل انكفاء أو غياب تحالف 14 آذار عن التأثير في المشهد أو أداء دور فاعل فيه.

وقوى 8 آذار تعتبر أنّ حلّ أزمات لبنان الاقتصادية تكون فقط عبر التنسيق والتعاون مع النظام السوري، وقد عبّرت عن ذلك بشكل واضح أثناء **البرامج الانتخابية النيابية** عام 2018.

(1) ترتبط قوى 8 آذار بتحالف إستراتيجي مع النظام السوري و/ أو إيران. وهذا يعود إلى ما قبل تأسيس التحالف في عام 2005.

2. العراق:



في 23 تشرين الأول / أكتوبر 2017، عبّر وزير الخارجية العراقي السابق إياد الجعفري، بشكل صريح ولأوّل مرة، عن موقف بلاده الداعي لضرورة عودة النظام السوري إلى مقعده في الجامعة العربية.

في 23 تشرين الأول / أكتوبر 2017، عبّر وزير الخارجية العراقي السابق إياد الجعفري، بشكل صريح ولأوّل مرة، عن موقف بلاده الداعي لضرورة عودة النظام السوري إلى مقعده في الجامعة العربية.

كان العراق قد **رفض التصويت** على تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية عام 2011. وخلال الزيارة التي أجراها إياد الجعفري إلى دمشق في 24 آذار / مارس 2015، حاول تجنّب إبداء موقف صريح خلال **المؤتمر الصحفي** الذي جمعه مع نظيره آنذاك وليد المعلم؛ حيث وصف قرار تمثيل سورية في الجامعة العربية بالشأن الداخلي، مع التأكيد على أنّ الحضور يُفترض أن يكون للدولة ومَن يمثلها، وليس للمعارضة.

وأثناء لقاء وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين مع نظيره السوري فيصل المقداد على هامش أعمال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة في الأمم المتحدة في نيويورك في 22 أيلول / سبتمبر 2021، جدّد التأكيد على موقف بلاده باستمرار الجهود لإعادة النظام السوري لمقعده في الجامعة العربية.

يُمكن فهم موقف العراق من إعادة عضوية النظام السوري بالجامعة العربية من كون الحكومة التي تشكلت في عام 2014 و2018، تتألف من كتل وأحزاب وقوائم معظمها مقرّب من إيران والنظام. بينما يبدو أنّ التأخّر في إبداء الموقف كان مرتبطاً بالانشغال في الانقسام السياسي الذي تعاني منه البلاد، مع غياب الظروف الملائمة.

لذلك، يُلاحظ بمجرد توفّر البيئة الدولية المناسبة؛ أي عندما دعت روسيا لإعادة تطبيع العلاقات مع النظام السوري مطلع عام 2017، سارع العراق وتشجّع **للمطالبة** بإعادة مقعد هذا الأخير للجامعة العربية.

عدا أنّ النخبة السياسية في العراق قد تكون مُعجّبة بنموذج التدخل الروسي في سورية والذي يدعو للتغيير عبّر الإصلاح لا بالقوة العسكرية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة، لا سيما وأنّ إياد الجعفري سبق وعبّر عن رفض بلاده مبدأ التغيير بالقوة عام 2015 خلال لقائه بوليد المعلم.

كما أنّ **دعوة** مقتدى الصدر، الذي فازت كتلته بالأكثرية النيابية في الانتخابات البرلمانية عام 2021، لبشار الأسد من أجل التنحي عن السلطة عام 2017، لا تعني أبداً قبول مبدأ التغيير بالقوة العسكرية، كون شعاره يقوم أصلاً على الحوار والإصلاح، أو حتى رفض إعادة تطبيع العلاقات مع النظام؛ بل قد يستجيب ويدعم أي توجه في هذا الصدد؛ لا سيما وأنّه يتبنّى سياسات ذات نزعة قومية عربية.

3. مصر:

في 13 شباط / فبراير 2017، أصدرت لجنة الشؤون العربية بمجلس النواب في مصر بياناً يعتبر أنّ استمرار بقاء مقعد النظام السوري شاغراً في الجامعة العربية أمر غير مقبول. جاء هذا الموقف بعد إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي في 23 تشرين الثاني / نوفمبر 2016، عن دعم مصر لقوات النظام السوري في استعادة السيطرة وفرض الاستقرار على البلاد. منذ ذلك الحين، لا تفوّت مصر أية فرصة رسمية لتجديد الدعوة لإعادة النظام السوري إلى الجامعة العربية. ويبدو أنّ ذلك مرتبط بحرص مصر على تحقيق مزيد من التوافق في الرؤى حول النزاع والتسوية في سورية مع روسيا، على اعتبار أنّ تعزيز العلاقة مع هذه الأخيرة يتيح لها قدرة أكبر على إعادة تعريف دورها في منطقة الشرق الأوسط. من الواضح، أنّ مصر تأمل بأن تظلمع بدور أكبر في سورية بالتعاون مع روسيا، على أن يضمن تطبيع العلاقات الحفاظ على مؤسسات الدولة وتحديد الجيش والقوات المسلحة؛ لتكون مسؤولة عن مهمة إعادة تشكيل النظام السياسي وفرض الاستقرار، على غرار النموذج المصري. إضافة إلى تقليص تأثير دور كل من تركيا وإيران في المنطقة على حساب تراجع الدور العربي. وأيضاً المساهمة في تقليص فرص وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة أو حجم تأثيرهم في حال كان لهم دور فيها مستقبلاً (). وبطبيعة الحال، إنّ مساعي مصر للانخراط في جهود إعادة تطبيع العلاقات مع النظام السوري لا تعني التخلي عن دعم بعض أطراف المعارضة السورية، كإحدى الأدوات التي تُعوّل عليها للعب دور مؤثر في التسوية السياسية.

4. تونس:

في 14 شباط / فبراير 2015، قال وزير الخارجية الطيب البكوش إنّ بلاده لا تمنع من إعادة افتتاح السفارة السورية في تونس واستئناف العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع النظام بدعوى رعاية مصالح المواطنين والبحث عن حلول. بذلك، كانت تونس أوّل دولة تدعو على نحو صريح لإعادة تطبيع العلاقات مع النظام السوري، لكن دون اتخاذ قرار في هذا الصدد. وفي 19 آذار / مارس 2017، زار وفد برلماني دمشق، وهو ممثل عن 4 كتل نيابية وهي "حزب نداء تونس"، و"الجبهة الشعبية اليسارية"، و"حزب الاتحاد الوطني الحر"، و"حزب الحرية"، وقابل رئيس النظام السوري بشار الأسد، في زيارة كانت الأولى لنواب في البرلمان التونسي منذ قطع العلاقات عام 2012. بعد شهر من الزيارة قدّمت الكتل البرلمانية ذاتها لائحة إلى البرلمان تطالب بإعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري، إلّا أنّ المشروع قُوبل بالرفض في 20 تموز / يوليو 2017.

(2) عبد الحليم قنديل، "دور مصر في سورية"، القدس العربي، 22-4-2018. الرابط.

ومع ذلك، سيّرت تونس في 28 كانون الأوّل / ديسمبر 2018، أوّل رحلة جوية إلى سورية بعد انقطاع دام أكثر من 7 سنوات. تلا ذلك **إبداء** الخارجية التونسية مرّة أخرى الاستعداد والترحيب بإعادة فتح سفارة النظام على أراضيها.

وخلال **الحملة الانتخابية** لقيس سعيّد عام 2019، والذي فاز بمنصب رئاسة الجمهورية، كان قد أبدى موقفاً صريحاً لرفض قطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري.

وفي 22 أيلول / سبتمبر 2021، التقى وزير الخارجية عثمان الجرندي مع نظيره السوري فيصل المقداد على هامش أعمال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة في الأمم المتحدة في نيويورك، **وجدد** التأكيد على موقف بلاده التي لا تتّخذ جهداً لفكّ العزلة العربية والدولية عن النظام.

من الواضح، أنّ عدم اتخاذ تونس أيّ إجراءات داخلية لتطبيع العلاقات مع النظام يرجع بالدرجة الأولى إلى الانشغال بالانقسام السياسي الذي تعاني منه البلاد. بينما يُعزّي موقفها الداعي لفكّ العزلة العربية عنه من توجّه طيف من النخبة السياسية التونسية الذي يسعى إلى مواجهة وصول الإسلام السياسي إلى السلطة وإن كان ذلك على حساب التحالف مع الأنظمة التقليدية التي اندلعت ضدها ثورات الربيع العربي منذ عام 2010.

5. الجزائر:



في 25 نيسان / إبريل 2016، **زار** وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية الجزائري عبد القادر مساهل دمشق، والتقى برئيس النظام السوري بشار الأسد. جاء ذلك بعد **زيارة** كان قد أجراها وزير خارجية هذا الأخير وليد المعلم في 29 آذار / مارس من العام نفسه إلى الجزائر.

وفي 17 نيسان / إبريل 2017، **بعث** عبد العزيز بوتفليقة الرئيس الجزائري السابق، رسالة تهنئة إلى بشار الأسد بمناسبة حلول الذكرى الواحدة والسبعين لاستقلال سورية.

وخلال **لقاء** بين رئيس وزراء النظام السوري السابق عماد خميس وسفير الجزائر لدى دمشق صالح بوشه، في 25 أيلول / سبتمبر 2019، أكد هذا الأخير على رغبة بلاده في توسيع التبادل التجاري والاقتصادي بين الطرفين.

وفي منتصف شباط / فبراير 2020، **دعا** وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم، جامعة الدول العربية إلى إنهاء تجميد عضوية النظام السوري، وإعادة تمثيله مجدداً في اجتماعاتها ونشاطاتها. جاء ذلك، بينما كانت الجزائر تستعد لاستضافة الدورة الثانية والثلاثين للقمة العربية.

وفي 6 شباط / فبراير 2021، **أجرى** وزير خارجية الجزائر صبري بوقادوم اتصالاً مع نظيره السوري فيصل المقداد تم فيه التأكيد على استمرار التعاون والعلاقات بين الطرفين.

وفي 24 آب / أغسطس 2021، **جدّد** وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الجزائري رمضان لعمامرة، دعم بلاده عودة النظام السوري لجامعة الدول العربية وحضور القمة التي تستعد الجزائر لاستضافة الدورة الرابعة والثلاثين منها.

وفي 10 تشرين الثاني / نوفمبر 2021، أعاد لعمامرة **التأكيد** على جهود بلاده في البحث عن توافق عربي لضمان عودة النظام إلى الجامعة العربية. وكانت الجزائر عام 2011 قد **تحفظت** على قرار تعليق عضوية النظام السوري في الجامعة العربية؛ باعتبار أنه يغلق الباب أمام أي حلّ عربي للأزمة، وعلى هذا الأساس حافظ الطرفان على العلاقات الدبلوماسية والقنصلية. ومع أن الجزائر تعزو موقفها في سورية إلى مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، لكن يبدو أنه مرتبط أكثر بمخاوف من نموذج التغيير بالقوة الذي رافق بعض ثورات الربيع العربي، إضافة للحرص على الحفاظ على العلاقة التاريخية التي تجمع السلطة الحاكمة وتحديداً المؤسستين العسكرية والأمنية مع النظام في سورية. عدا التطلع إلى التقارب مع روسيا عبر الانسجام مع سياساتها إزاء قضايا الحل السياسي والتطبيع العربي، على أمل أن يفتح ذلك المجال أمامها للمشاركة في عملية إعادة الإعمار. وخلال لقاء جمع وزير التجارة الخارجية الجزائري كمال زريق مع سفير النظام السوري لدى الجزائر في 2 شباط / فبراير 2021، لم يُخف **رغبة** بلاده في المشاركة في توفير مستلزمات عملية إعادة الإعمار في سورية، لا سيما مجالات الأسمنت والحديد والمواد الكيماوية. علماً، أن الجزائر تعاني من أزمة اقتصادية منذ عام 2020 بسبب تفشي جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية مع تزايد العجز في الميزان التجاري.

6. الإمارات:



في 27 كانون الأول / ديسمبر 2018، **أعادت** الإمارات افتتاح سفارتها في دمشق على مستوى القائم بأعمال السفير بعد 6 سنوات على إغلاقها، لتكون بذلك أول دولة عربية تعيد العلاقات القنصلية مع النظام السوري، باستثناء تلك التي حافظت عليها أصلاً بما لا يتعارض مع قرار الجامعة العربية عام 2011. شجعت تلك الخطوة الإمارات على اختبار المزيد من إمكانيات إعادة تطبيع العلاقات الرسمية مع النظام السوري؛ حيث **أجرى** ولي عهد أبو ظبي اتصالاً هاتفياً ببشار الأسد في 27 آذار / مارس 2020، ليعاود الطرفان مجدداً في 20 تشرين الأول / أكتوبر 2021 **الاتصال** ببعضهما. وفي خطوة غير مسبوقة، **زار** وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد دمشق في 9 تشرين الثاني / نوفمبر 2021، والتقى ببشار الأسد. لكن الإمارات ومنذ عام 2012 حافظت على دبلوماسية الأبواب الخلفية في العلاقة مع النظام السوري من خلال استضافة أقارب عائلة الأسد، ورجال الأعمال المقربين منه، والسماح أو عدم الاعتراض على تأسيس شركات لرجال أعمال إماراتيين في سورية منذ عام 2013 مثل عبد الله البلوكي. كما يُشتبه أن الإمارات ساهمت في تزويد القوات الجوية التابعة للنظام بالوقود عام 2014، عبر شركة النفط Pangates International Corporation Limited، والتي **أدرجتها** وزارة الخزانة الأمريكية على القائمة السوداء للكيانات الخاضعة للعقوبات.

عموماً، لم يكن للإمارات أن تدعم أي تغيير في حكم سورية يتعارض مع شكل أو توجهات النظام السياسي لديها، وهذا ما يُفسّر وقوفها مع الأنظمة التقليدية والانقلابات العسكرية في مواجهة الأنظمة التي نتجت عن الربيع العربي. ويمكن القول إنها استقبلت تدخل روسيا في سورية بترحيب؛ لأنه يُقدّم نموذج الإصلاح على الإسقاط الذي تدعمه الولايات المتحدة. وعليه، كانت الإمارات أكثر حرصاً على تعزيز التعاون مع روسيا بما في ذلك الاستعداد للمبادرة وتحمل ما قد يترتب عليها إزاء قيادة جهود فك العزلة العربية عن النظام السوري. وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قد اعتبر خلال أعمال الدورة الرابعة لمنتدى التعاون "الروسي - العربي" مطلع شباط / فبراير 2017، والذي استضافته أبو ظبي، أن استمرار التعاون والجهود المشتركة بين بلاده والدول العربية لا بد أن يتضمن بذل مزيد من الجهود لإعادة عضوية النظام السوري في الجامعة العربية. ويبدو أن الإمارات باتت على قناعة بأن رفع مستوى التعاون مع روسيا في مناطق النزاع بالشرق الأوسط مثل سورية وليبيا وغيرها يُمكن أن يدعم مساعيها في إعادة تعريف دورها كقوة إقليمية بارزة في المنطقة العربية ومنافسة لدول مثل قطر والسعودية. على هذا الأساس، وقعت الإمارات مع روسيا في حزيران / يونيو 2018 على إطار الشراكة الإستراتيجية لتعزيز التعاون والتنسيق المشترك في مختلف القطاعات الحيوية. وإذا كانت الإمارات تأمل أن تعزز أو تحافظ على موقعها كمركز اقتصادي وتجاري للقطاعات غير النفطية في الشرق الأوسط، فلا بدّ لها أيضاً أن تضمن حضوراً في القطاع الاقتصادي في سورية، وهو ما يُفسّر المسارعة لتفعيل مجلس رجال الأعمال "السوري - الإماراتي" مطلع تشرين الأول / أكتوبر 2021. وحضور الإمارات في القطاع الاقتصادي في سورية، يُشكّل فرصة كبيرة لها لتعزيز إستراتيجيتها في أداء دور محوري بربط دول مبادرة الحزام والطريق الصينية، والتي أبدى بشار الأسد [استعداده](#) للانضمام إليها في 5 تشرين الثاني / نوفمبر 2021. لكن حضور الإمارات في القطاع الاقتصادي في سورية سيكون على حساب حصة روسيا وإيران. يُمكن الاعتقاد أن أي خطوة في هذا الصدد لا بدّ أن تكون بتسهيل من روسيا وإيران أو عدم اعتراض هذه الأخيرة على أقل تقدير، وإلا فإنّ على الإمارات الدخول بمفاوضات معها مقابل ما ستقدّمه من مكاسب سياسية وأمنية للنظام.

7. الأردن:



في 29 أيلول / سبتمبر 2018، أعاد الأردن فتح معبر "نصيب الحدودي - جابر الحدودي" بالتنسيق مع النظام السوري، تمهيداً لبدء حركة النقل والتجارة بين الطرفين.

كانت تلك الخطوة إيداناً أو اختباراً لمكانية إعادة العلاقات تدريجياً بين النظام والأردن، الذي لم يفوت فرصة **رفع** مستوى التمثيل الدبلوماسي في دمشق إلى درجة قائم بالأعمال بالإنابة بعدما كان يقتصر على موظفين إداريين منذ قطع العلاقات الثنائية في أيار / مايو 2014.

وفي 4 آذار / مارس 2020، **أجرى** وزير الصناعة والتجارة الأردني طارق الحموري زيارة إلى دمشق، وهي الأولى من نوعها لمسؤول حكومي منذ عام 2011، وسبقها الدعوة لتطبيع العلاقات التجارية بين الطرفين منذ **الاجتماع** الأول الذي تم عقده في عمان بين غرفتي تجارة الأردن وسورية في 15 أيلول / سبتمبر 2019، وتبعه عدّة لقاءات في 3 نيسان / إبريل 2021، وفي 30 حزيران / يونيو 2021.

لذلك، يُمكن تفسير رغبة الأردن في تطبيع العلاقات مع النظام السوري كاستجابة لضغوط رجال الأعمال الذين يتطلعون للقيام بدور رئيسي في إعادة الإعمار في سورية، عبّر تصدير جملة من الخدمات في قطاعات تكنولوجيا المعلومات، والمواد الأولية الكيماوية، والأدوية وغيرها، هذا عدا تشغيل قطاع الشحن الأردني بافتتاح الطرق الدولية أمام حركة التجارة والنقل.

لكنّ ذلك لا يكفي لتحليل دوافع الأردن في تطبيع العلاقات مع النظام، إذ يبدو أنّ لديه رغبة أيضاً في تحقيق مكاسب اقتصادية أوسع، مع نجاح دول منتدي غاز شرق المتوسط في الحصول على **استثناء** من الولايات المتحدة من العقوبات في إطار قانون "قيصر" لإعادة تفعيل خط الغاز العربي من أجل تزويد لبنان بالطاقة.

وعليه، **استضافت** الأردن في 8 أيلول / سبتمبر 2021، اجتماعاً وزارياً لدول خط الغاز العربي وهي مصر والأردن ولبنان وسورية، وتم الاتفاق على إيصال الغاز إلى لبنان عبر الأردن وسورية. جاء ذلك بعد لقاءات سابقة بين الوفود في حزيران / يونيو، وأب / أغسطس من العام نفسه، وتم فيها الاتفاق على خطة عمل فنية وزمنية واضحة.

ويُفترض أن يُساهم تفعيل خط الغاز العربي في منح الأردن عوائد اقتصادية من البدل النقدي لمرور الغاز عبر أراضيه، قد تُساهم في تعويض الخسائر التي عانى منها خلال السنوات السابقة، إضافة لسد حاجته من الكهرباء والغاز بأسعار منخفضة القيمة.

وعقب الزيارة التي أجراها ملك الأردن عبد الله بن الحسين الثاني إلى واشنطن والتقى فيها الرئيس الأمريكي جو بايدن في 19 تموز / يوليو في 2021، **جدّد** التأكيد على سعي بلاده لإعادة النظام السوري إلى الجامعة العربية. فيما يبدو أنّه قدّم خلال اللقاء **مقترحاً** للحل في سورية عبر **خارطة طريق** تقوم على عدد من العناصر وهي فك العزلة العربية عن النظام، وتقليص العقوبات الاقتصادية، عنه وإخراج القوات الأجنبية باستثناء الروسية، ومكافحة الإرهاب، ووقف إطلاق النار، وتدقيق المساعدات الإنسانية عبر الحدود والخطوط، والتسوية السياسية في إطار الإصلاح الدستوري وبموجب القرار 2254 (2015).

وفي 3 تشرين الأول / أكتوبر 2021، **أجرى** ملك الأردن اتصالاً ببشار الأسد هو الأوّل بين الطرفين منذ عام 2011.

وسبق ذلك، **زيارة** وزير دفاع النظام علي أيوب إلى عمان ولقاؤه رئيس هيئة الأركان الأردنية يوسف الحنيطي في 20 أيلول / سبتمبر، وناقشا خلالها عدداً من القضايا الأمنية. ويبدو أنّ الأردن بات يُعوّل في قضايا مثل أمن الحدود على التنسيق مع النظام نفسه، على أمل أن يضمن هذا الأخير ملاحقة ومكافحة الأنشطة التي تقوم بها شبكات محلية وأخرى تابعة لحزب الله في مجال الاتجار بالمخدرات والسلاح والبشر. من الواضح أيضاً، أنّ ملك الأردن يتطلع لتحسين موقع بلاده كوسيط ضامن للاستقرار في المنطقة، لا سيما بعد تراجع هذا الدور على حساب مصر في القضية الفلسطينية، وهو يُعوّل في ذلك على تحسين العلاقات مع روسيا. ولا بدّ من أنّ السلطة في الأردن تتخوّف من نجاح نموذج التغيير في سورية القائم على القوة، بما قد يُشجّع على استئناف موجة جديدة من الاحتجاجات على أراضيه كتلك التي اندلعت عام 2012 ضد الفساد وتردي الأوضاع المعيشية. لذلك، قد يجد الأردن نفسه منسجماً مع نموذج التغيير الذي تدعو له روسيا والقائم على الإصلاح عبر التعاون مع النظام في سورية وليس العكس.

8. سلطنة عُمان:



في 16 نيسان / إبريل 2020، بعث سلطان عُمان هيثم بن طارق برقية تهنئة إلى رئيس النظام السوري بشار الأسد بمناسبة عيد الجلاء، لتتكرر بعد ذلك رسائل التهنئة بين الطرفين بعدما غاب التواصل العلني منذ عام 2011. وفي 4 تشرين الأول / أكتوبر 2020، **أعادت** عُمان تعيين سفير فوق العادة لها في دمشق وهو محمود البوسعيدي. وسبق أن **قام** وزير الخارجية السابق يوسف بن علوي بزيارة دمشق في تشرين الأول / أكتوبر 2015 وفي 7 تموز / يوليو 2019، والتقى حينها بشار الأسد. وقبلها **زيارة** وزير خارجية النظام وليد المعلم مسقط في 26 أيار / مايو 2018. علماً، أنّ عُمان هي الدولة الوحيدة في مجلس التعاون الخليجي التي لم تقطع رسمياً العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري. يبدو أنّ دوافع عُمان من الإبقاء على العلاقات مع النظام السوري في إطار الدبلوماسية السرية ومن ثمّ العلنية كانت مرتبطة برغبتها بالحفاظ على دبلوماسية الوساطة وتفعيلها بين مجلس التعاون الخليجي والنظام، مثل تقديم السلطان محمد بن علوي في أيلول / سبتمبر 2019، **عرضاً** على بشار الأسد يتضمن البقاء في السلطة مقابل إخراج إيران من البلاد. إضافة إلى الوساطة بين النظام والولايات المتحدة عبر تقديم حلول جزئية للقضايا العالقة مثل إطلاق سراح المواطنين الأمريكيين لديه. من الواضح، أنّ السلطنة تعمل على تحسين العلاقة مع روسيا من أجل الحفاظ على دور الوساطة في ظل المنافسة الشديدة على هذا الشكل من الدبلوماسية داخل دول مجلس التعاون الخليجي.

9. البحرين:



في 28 كانون الأول / ديسمبر 2018، أعلنت البحرين عن **استمرار** العمل في سفارتها بدمشق وكذلك في السفارة السورية بالمنامة.

ولم يكن واضحاً من ذلك الإعلان إن كانت البحرين قد واصلت العلاقات القنصلية مع النظام السوري خلال سنوات النزاع، لا سيما أنّ وزير الخارجية خالد بن أحمد آل خليفة قد **قال** إن بلاده لم تقطع علاقاتها مع سورية "رغم الظروف الصعبة".

ومع ذلك، تجنّبت البحرين التصريح بموقفها إزاء عودة النظام السوري إلى الجامعة العربية، حيث اكتفت على لسان سفيرها في روسيا أحمد الساعاتي في 21 آذار / مارس 2019، **بالتأكيد** على ضرورة وحدة الصف والإجماع العربي.

عموماً، يُمكن القول: إنّ السلطة في البحرين كانت تعارض تغيير الحكم في سورية سواءً كان ذلك بالقوة أو عبر الإصلاح، وهذا ما عبّر عنه وزير الخارجية بشكل ما أثناء تعليقه على اللقاء الذي جمعه مع وزير خارجية النظام وليد المعلم على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 30 أيلول / سبتمبر 2018.

ويبدو أنّ البحرين تأمل من إعادة التطبيع مع النظام عدم تحوّل سورية إلى دول تستخدمها إيران لدعم المعارضة البحرينية على غرار العراق ولبنان.

ولا بدّ أنّ البحرين تعوّل في دعم موقفها في سورية على التقارب مع روسيا ومحاولة إظهار الانسجام مع سياستها، وهذا ما قد تُعبّر عنه **الهدية** التي قدّمها الملك حمد بن عيسى آل خليفة إلى الرئيس فلاديمير بوتين في 9 شباط / فبراير 2016، والتي كانت عبارة عن سيف دمشقي تمت تسميته بـ "سيف النصر".

لكنّ هذا الموقف لا يعني عدم حرص البحرين على إظهار الدعم لتطلعات السوريين، بفرض توجيه رسائل إلى المعارضة على أراضيها؛ عبر محاولة تقليل القيود على أنشطة التيار السلفي في المملكة، على غرار الزيارة التي قام بها بعض النواب إلى المناطق الخارجة عن سيطرة النظام عام 2012، هذا بصرف النظر عن إخلاء الخارجية البحرينية المسؤولية عنها.

ثانياً: آثار وتداعيات التطبيع العربي مع النظام السوري

عربياً:

عندما **علّقت** الجامعة العربية عضوية سورية لديها اعتباراً من 16 تشرين الثاني / نوفمبر 2011، كان ذلك نتيجة رفض النظام الالتزام **بخطة العمل العربية** التي تتضمن وقف كافة أعمال العنف، والإفراج عن المعتقلين، وإخلاء المدن والأحياء السكنية من المظاهر المسلحة، وفتح المجال أمام منظمات الجامعة العربية للاطلاع على حقيقة الأوضاع في البلاد.

وفي 11 آذار / مارس 2021، **قال** وزير خارجية قطر محمد بن عبد الرحمن آل ثاني إن الأسباب التي أدت إلى تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية ما تزال قائمة. في إشارة إلى أهداف خطة العمل من مساهمة الدول العربية بإيجاد حلّ سياسي يقود إلى الإصلاح، وتجنّب التدخّل الخارجي، ووقف العنف، والحفاظ على أمن واستقرار ووحدة سورية.

في الواقع، لا يبدو ممكناً بعد 10 سنوات من النزاع تحقيق الأهداف التي طالبت بها الدول العربية بمجرّد الاعتماد على الدبلوماسية، في ظل غياب الحضور العسكري والأمني الذي سبق أن **رفضه** النظام عام 2011.

لذلك، قد يقتصر تأثير التطبيع العربي سواءً كان مستقلاً أم مشتركاً على أهداف كل دولة على حدة عند الحد الأدنى، هذا إن لم تواجه بعضها خيبة أمل على غرار التجربة المتعثرة للبحرين في العراق عام 2008؛ عندما أعادت تعيين سفير لها في بغداد قبل أي دولة خليجية، لتعيد تقييم هذا الموقف عام 2011 باتهام إيران والعراق ولبنان بدعم المعارضة البحرينية.

إيرانياً:

في 15 تشرين الثاني / نوفمبر 2021، **أبدت** إيران شعوراً بالرضا عن تطبيع الدول العربية علاقاتها بشكل علني مع النظام السوري، باعتبار أنّ هذه الخطوة تصبّ في مصالح كل دول المنطقة، وأنّ طهران لا ترحّب فقط بهذا المسار بل تفعل أيضاً ما في وسعها من أجل تسريع وتيرة العلاقات بين الدول العربية والنظام السوري.

ومع أنّ إعادة ترميم العلاقات العربية مع النظام السوري قد تكون على حساب حصّة إيران في القطاع الاقتصادي، إلّا أنّ ترحيب هذه الأخيرة بمساعي التطبيع يعني أنّها تنظر إليها كفرصة لتوطيد نفوذها في سورية عسكرياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

وإيران عملت خلال السنوات السابقة على توطيد نفوذها في مختلف القطاعات السورية، ولن يصعب عليها التسويق لتراجع دورها على حساب الحضور العربي والسوري، بما في ذلك الإعلان عن استعدادها لسحب قواتها من سورية.

إنّ من شأن هذه الخطوات توفير بيئة ملائمة لإيران من أجل تحويل ما أنجزته في سورية إلى مكاسب حقيقية، لا سيما الحفاظ على نظام الحكم الذي سيكفل له ضمان مصالحها الحيوية في ظل التحالف الإستراتيجي معه.

روسيا:

في أثناء استضافة أبوظبي لأعمال الدورة الرابعة لمنتدى التعاون "الروسي - العربي" في 1 شباط / فبراير 2017، [دعا](#) وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف لأول مرة إلى تجديد عضوية النظام السوري في الجامعة العربية كخطوة ضرورية لاستمرار التعاون والجهود المشتركة بين بلاده والدول العربية.

ومنذ ذلك الحين تعمل روسيا على تشجيع الدول العربية من أجل التطبيع مع النظام السوري، ويبدو أنّها تأمل أن تسهم هذه الخطوة في فك العزلة الدولية عنه تمهيداً لإعادة اللاجئين والتسويق لتوفر بيئة الاستقرار والتي تساعد على الاستثمار والبدء بمشاريع إعادة الإعمار.

أمريكياً:

في 29 أيلول / سبتمبر 2021، وردّاً على سؤال حول إذا ما كانت الولايات المتحدة تدعم التقارب بين الأردن والنظام السوري، [قالت](#) وزارة الخارجية: إن واشنطن ليس لديها أي خطط لترقية العلاقات الدبلوماسية مع هذا الأخير، ولا تشجع أي أحد على القيام بذلك.

وعندما أعلنت الأردن استئناف الرحلات الجوية التجارية مع النظام السوري اعتباراً من 3 تشرين الأول / أكتوبر، اكتفت الخارجية الأمريكية [بالقول](#) في 28 أيلول / سبتمبر، إنّها تراجع الإعلان. بينما كان الموقف أكثر وضوحاً حينما رفعت سلطنة عمان مستوى العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري؛ حيث دعتها إلى العودة عن هذا القرار.

وبغض النظر عن التباين في المواقف والذي يبدو مرتبطاً بشكل كبير بالسياسات المختلفة بين إدارة الرئيس دونالد ترامب وخلفه جو بايدن حول سورية، إلّا أنّ الولايات المتحدة على [اطلاع](#) بشكل كبير على آثار التطبيع مع النظام من كونه يقوّض أمن واستقرار المنطقة؛ مع استمرار انتهاك النظام القانون الدولي واستخدام الأسلحة الكيميائية بشكل متكرر، [وتسهيل](#)

عمليات الاتجار بالمخدرات ونقلها خارج الحدود.

عدا أنّ هذه الخطوة تعني تقويض أي جهود لتعزيز المساءلة والمحاسبة عن الجرائم والانتهاكات التي كان النظام السوري مسؤولاً عنها، وبالتالي تأكل صورة الولايات المتحدة كقوة قادرة على حماية القانون الدولي، وتشجيع مزيد من الدول على تجاوز هذا الأخير.

كما أنّ التطبيع قد يقوّض جهود مكافحة الإرهاب وليس العكس، فتتظيم "داعش" لن يفوّت فرصة الاستفادة من رفض المجتمعات المحلية للنظام في توفير بيئة جديدة لتوسيع أنشطته واستعادة قوّته من جديد.

على أيّة حال، لا يمكن الاعتقاد بأنّ التطبيع قد يؤدي إلى تغيير سلوك النظام بل ربما يقوده إلى مزيد من الرغبة في التفلّت من العقاب والعقوبات وإعادة ترميم قدراته بغطاء عربي.

ثالثاً: مصير مبادرات التطبيع العربي

1. السيناريو الأول – جهود متعثرة

من المرتقب أن تنعقد في آذار / مارس 2022، الدورة الرابعة والثلاثون من القمة العربية في الجزائر. ولذلك الحين يُفترض أن تُثمر جهود إعادة العلاقات العربية مع النظام إلى دعوة بشار الأسد لحضور أعمالها، إلا أن ذلك يبدو عسيراً، وهو ما يناقشه هذا السيناريو باعتبار أن التطبيع سيواجه آفاقاً مسدودة أو جهوداً متعثرة.

في الأصل، **يحتاج** النظام لإعادة عضويته إلى الجامعة العربية، والتي تعني فك العزلة عنه، إلى وجود إجماع أو توافق بين الدول الأعضاء، ولا يبدو ذلك متوفراً؛ حيث يصل عدد الذين يدعون لتطبيع العلاقات أو يرحبون بها على أقل تقدير إلى 12 دولة هي موريتانيا، والجزائر، وتونس، ومصر، وفلسطين، والأردن، ولبنان، والعراق، والكويت، والبحرين، والإمارات، وسلطنة عمان. بالمقابل فإن قطر والسعودية تتحفظان على أي استئناف للعلاقات. وما يزال موقف العديد من الدول غير معروف مثل السودان، والصومال، وجيبوتي، وجزر القمر، وليبيا.

وحتى نهاية تشرين الأول / أكتوبر 2021، لم **تتلق** الجامعة العربية طلباً رسمياً أو غير رسمي بشأن عودة النظام لشغل مقعد سورية لديها، مما يعني أن مواقف الدول الأعضاء ما تزال تقتصر على التنسيق الداخلي و/ أو التطبيع المستقل كل على حدة.

ويبدو أن هناك بعض العوائق ما تزال تحد من اتخاذ قرار مشترك بين الدول الأعضاء مثل استمرار العقوبات الاقتصادية الغربية، والتي تعني أن أي استثمارات محتملة في سورية لا بد أن تشملها العقوبات باستثناء تلك التي تتعلق بالاستثناءات التي منحتها وزارة الخزانة الأمريكية، وقد يكون ذلك غير مشجع، لا سيما في حال تفعيل آليات المحاسبة التي تضع الدول أمام مسؤولية عدم الالتزام بالإجراءات المتعلقة بانتهاك القانون الدولي.

من ناحية أخرى، قد تجد بعض الدول العربية نفسها أمام ضرورة الالتزام بسياسات الولايات المتحدة في حال **تعمدت** هذه الأخيرة بتقديم ضمانات ملموسة لحماية أمن المنطقة وإعادة الاستقرار لها، وبالتالي النزول عند الضغوط الدبلوماسية وتجميد مبادرات التطبيع مع النظام.

مما يعني أن الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والمبادرات الدبلوماسية مع النظام لن تكون قابلة للتفعيل، على غرار العديد من التفاهات التي تم عقدها مع إيران وبقيت مجرد **حبر على ورق**، هذا إن لم ترجع بعض الدول العربية خطوات للوراء نتيجة انسداد الأفق الذي كان يتم التعويل عليه لتحقيق المكاسب من استئناف العلاقات.

2. السيناريو الثاني – نجاح مشروط:

في 11 تشرين الثاني / نوفمبر 2021، قال وزير الخارجية المصري سامح شكري إنه لا توجد لدى بلاده أي نية في الوقت الحالي لإرسال وفد إلى سورية، في إشارة إلى عدم الاستعداد لإبداء خطوة مماثلة كتلك التي قامت بها الإمارات.

يُمكن القول إن العديد من الدول العربية لا سيما تلك التي تعمل على فك العزلة عن النظام السوري ما تزال غير مستعدة لإعادة تطبيع العلاقات معه، لكنها مع ذلك قد تختبر سُبُل ذلك ضمن حدود معينة لا بشكل كامل، وهو ما يفترضه هذا السيناريو؛ مع اعتبار أن التطبيع سيكون مشروطاً.

وعلى غرار العراق الذي استضاف مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في 28 آب / أغسطس 2018، قد تحرص الجزائر أيضاً على عدم التمسك بحضور النظام أعمال القمة العربية، من أجل عدم طرح القضايا الخلافية، رغم قناعة كلا الدولتين بضرورة مشاركته.

بذلك، لا يبدو أن لدى بشار الأسد أي حظوظ لحضور القمة العربية في الجزائر، لكن هذا لا ينفي احتمال استقبال وفد دبلوماسي ضمن تمثيل منخفض بداعي ضرورة التنسيق المشترك في القضايا الإنسانية والتنمية والأمنية، وهي ذرائع سبق أن **لجأت** إليها بعض الدول لتفسير سبب إعادة تفعيل بعثاتها الدبلوماسية في سورية بعد انقطاع دام 10 سنوات تقريباً.

وعليه، فإن تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري قد يبقى محصوراً بقرار غير مشترك بين الدول العربية، ويقتصر على العلاقات القنصلية ببعثات ذات مهام محددة في الإطار الإنساني والتنمية، والعلاقات الأمنية؛ ومما يُدلل على ذلك أيضاً مشاركة مدير إدارة المخابرات العامة لدى النظام حسام لوقا بأعمال الدورة الأولى من المنتدى العربي الاستخباراتي الذي **عُقد** في القاهرة في 9 تشرين الثاني / نوفمبر 2021، رغم أنه مدرج على قوائم العقوبات الأمريكية.

بينما قد تبقى العلاقات الاقتصادية مقيّدة في حدود الاستثناءات أو **الرخص** التي تمنحها الولايات المتحدة للقضايا الإنسانية والتنمية المحدودة أو المؤطرة بالتعافي المبكر. فالإمارات، على سبيل المثال، رغم أنها من أوائل الدول التي لجأت إلى التطبيع مع النظام لكنها لم تُخف في 9 آذار / مارس 2021، **صعوبة** العمل المشترك والتنسيق مع النظام في ظل العقوبات الأمريكية.

في الواقع، إن هذا الشكل المشروط من التطبيع العربي مع النظام لا يعني أنه مرتبط بمجرد المخاوف من العقوبات الغربية، فهو على صلة أيضاً بالمخاوف العربية من جدوى الانخراط الكبير والسريع في جهود فك العزلة الدولية عنه، لا سيما مع غياب القدرة على قياس رغبة وجدية النظام في الاستجابة لمخاوف ومصالح الدول العربية سواءً بشكل مشترك أو كل على حدة.

بمعنى أن الدول العربية يُفترض أن تكون حذرة من أي تطبيع كامل مع النظام قبل اختبار نواياه تجاه التنسيق والعمل المشترك، والذي قد يشمل أيضاً العملية السياسية وتطبيق القرار 2254 (2015).

خُلاصة:

عندما كان وزراء الخارجية العرب في اجتماع تحضيري لقمة "نواكشوط" في 23 تموز / يوليو 2016، وقع [سجل](#) كبير بشأن مقعد سورية، حيث طالبت بعض الدول منحه للمعارضة بينما رفضت الغالبية ذلك مع إبقاء الوضع على ما هو عليه لحين التوصل إلى تسوية سياسية بموجب القرار 2254 (2015).

لكن النقاشات اختلفت كلياً بعد ذلك، حيث أصبحت الدول الأعضاء تبحث سُبُل إعادة النظام ليشغل مقعد سورية في الجامعة، ويبدو أن هذا التغيّر في الاتجاه كان مرتبطاً أو مدفوعاً بسياسات روسيا التي بادرت ومنذ عام 2017 لتشجيع الدول العربية على إعادة تطبيع العلاقات مع النظام.

على أيّ حال، ورغم أنّ جهود فكّ العزلة عن النظام كانت في معظم الأحيان على شكل مبادرات منسّقة من الدول العربية، إلا أنّها لم تخلص إلى بلورة موقف مشترك، عدا غياب الرؤية الواضحة، فيما تغلب وجهات النظر المختلفة أو المقاربات المتباينة على أهداف التطبيع، والذي كان له دور على عدم بلورة موقف موّحد، وقد يؤدي لاحقاً إلى تقييد القدرة على التأثير في النظام نفسه، وبالتالي صعوبة إنجاز ما تأمل تلك الدول في تحقيقه على المستوى الفردي من مصالح سياسية واقتصادية وأمنية.



f \DimensionsCTR

t \DimensionsCTR

@ \dimensionscenter

in \dimensionscenter

info@dimensionscenter.net